تطور الحركة التعاونية فى الهند

للدكتور توفيق أحمد المفتش بقسم التعاون بوزارة الزراعة

ان للهند طبيعة خاصة فلا غرابة ان كانت لها مزايا وصفات غير موجودة فى غيرها • فخصب أرضها ونظام ريها وما ينتج من المحاصيل الرديئة من المجاعات المحلية ومركزها الاقتصادى التجارى في الدائرة العالمية كبلاد أساسية لتصدير الحنطة مما يجعل لها مركزا خاصا بين بلاد العالم يربطها بالتجارة العالمية برباط ضيق • ولكونها من مصادر الحنطة العالمية فقد يؤثر ذلك في الحالة الغذائية الداخلية وقد ينتج عنه صعوبات ومجاعات محلية ولذا كان من أهم واجبات حكومتها المركزية القضاء عليها وتخفيف وطأتها وعلاج أسبابها وتعيين مسبباتها • ففى الجهات التى تقل فيها آثار المجاعات يكثر فيها المرابون ويسمونهم ساوكار Sowkar أو بنياس Banias والفلاح الهندى بطبيعة بلاده ونظام حكمه وحالة توزيع الملكية وجهله المطبق من أفقر فلاحى الشعوب وهو بين نارين المجاعة والمرابين فبتنظيم طرق الزراعة وتدبير شؤون الرى أمكن التغلب على الاولى وبنشر الحركة التعاونية اختفت الثانية لحد محدود •

يقطن هذه البلاد الشاسعة ما يقرب من ٣٤٠ مليونا من السكان يختلفون في الدين والعادات واللغات والصفات ولكل فئة استقلالها الاجتماعى وثلاثة أرباع هذا العدد العظيم يشتغلون بالزراعة • فبينما ثلثا أهلها في حاجة شديدة الى رءوس الاموال ويسعون للاقتراض توجد ثروات هائلة غير مثمرة تحت أيد قليلة منهم تسعى الحكومات الى جعلها مثمرة منتجة خدمة للصالح العام •

ذكرت لجنة المجاعة لسنة ١٨٨٠ ما يأتى : لقد ظهر لنا من البيانات التى جمعناها من جميع أنحاء الهند أن ما يقرب من ٣/١ جميع ملاك الاراضى غارقون بحالة سيئة في الديون وان مثلهم مدين أيضا وهؤلاء

يمكنهم انقاذ أنفسهم «وقالت لجنة سنة ١٩٠١ «أن ٢٨ فى المائة من جملة أراضى ناحية بروش بولاية بومباى استولى عليها فريق المرابين وانه تبين نتيجة للمعلومات التى جمعت أن ١/٤ زراع ولاية بومباى فقدوا أرضهم وأقل من الخمس خالى الدين والباقى مدين بحالة تختلف بين القلة والكثرة .

ولذلك كانت مهمة الحكومة مزدوجة المشقة لانها ترمى في وقت واحد الى تحرير الفلاح من رق الدين واخراج تلك الكنوز المدخرة الى حيث ينتفع بها كرأس مال مثمر . وهنا يحسن تقريرا للتاريخ ذكر الظروف التى مرت بالفلاح الهندى المشهور بفاقته حتى سرت فيه الروح التعاونية والاسباب التى أدت الى اغراقه بالدين والوسائل التى اتبعت لدرء ذلك كله .

انه نظرا لاختلاف الدورات الزراعية تختلف لذلك أوقات يسر الفلاح وعسره — وهذا عام في جميع أنحاء العالم الزراعى . ولذا كان الفلاح أحوج الناس الى الاقتراض وهنا الفرصة السانحة للمرابين الهنود لينشبوا أظفارهم ومخالبهم في نتيجة مجهود الفلاح وثروته . ولقد كانت الفوائد التى يتقاضونها على ديونهم لدى الفلاح الهندى عظيمة مدهشة كما تدل على ذلك البيانات الآتية عن متوسط الفوائد التى يطلبها المرابون لقروضهم في مختلف المديريات الهندية :

في مديرية مدراس	١٢	الى	١٥	فى المائة
« ميسور		«	١٢	«
« بومباى	١٢	«	١٥	«
المديريات الوسطى	١٨	«	٣٥	«
البنغال	١٨	«	٢٥	«
البنغال الشرقية	١٨	«	٢٤	«

أسام الى ٣٧٫٥ في المائة
البنجاب « ٢٤ «

المديريات المتحدة ٢٢ الى ٣٧٫٥ في المائة .

وكا ٢٤ و٣٧٫٥ و٧٥ في المائة
(متوسطها ٧٥ في المائة)

ولقد كان أول من شعر بوطأة المرابين قاضى بونا المركزى واستلفت الانظار لذلك فأشارت الحكومة المركزية على حكومة بومباى في سنة ١٨٨٢ أن تجرب انشاء بنك زراعى بأموال الرأسماليين المحليين أو الاجانب بفائدة متوسطة وتسليفها للمحتاجين بفائدة أعلا على أن تكون أقل من فائدة جماعة السوكار . وكانت الحكومة المركزية على استعداد لمساعدة هذه التجربة باجراء ما يأتى :

١ — أن تصفى ديون المزارعين الواقعين في دائرة عمل هذا البنك بأن تقدم للبنك الاموال اللازمة لذلك بمجرد بدئه فى العمل .

٢ — بالسماح للبنك (الى أجل محدود) بتحصيل مطلوباته بواسطة محاكم الايرادات .

٣ — بتمييز قروضه في بعض الاحوال .

٤ — مسافاته لوقت معين من ضريبة الدمغة وغيرها من الضرائب .

وللبنك أن يقرض من يشاء ما دام الضمان موجودا بشرط أن لا تزيد فائدة الاقراض عن ١٢ في المائة وقد رفضت الحكومة هـذا الاقتراح للاسباب الآتية :

١ — ان هناك صعوبات مالية عظيمة تعترض تصفية ديون المزارعين وتقديم قروض جديدة لهم .

٢ — التأثير السيء الذى سيوجد لدى الاهالى عند قيام الحكومة بتحصيل ديون بنك غير حكومى بواسطة عمالها .

٣ — اعتبار ديون البنك — وهى تعهدات خاصة في منزلة التعهدات العامة وقيام عمال الحكومة بتحصيلها وهذا غير حقيقى •

ومن بحث هـذا الموضـوع وان لم ينفذ تولدت فكرة الاقراض التعاونى في الهند • وكانت الفكرة الاساسية هى تمويل الفلاح الهندى برؤوس أموال على أن لايكون سعر أقراضها سببا في خرابه • وكان هناك نوع من جمعيات التضامن الاخوى فى التسليف منتشرة في ولاية مدراس وتسمى Kutu Chittu (كتو شيتو) أساس تكوينها تضامن وثقة وأمانة الجماعة وغرضها تهيئة رأس مال للعضو وذلك بأن يتفق جماعة على الاسس السابقة ويدفع كل منهم مبلغا شهريا يسحب عليه يانصيب ويجرى ذلك كل شهر حتى يكسب كل فرد منهم دفعة (ولا يتكرر المكسب لاحد) وبذلك يكون لدى كل منهـم رأس مال كاف سـبق أن دفعه أقساطا شهرية •

ولما كانت سنة ١٨٥٠ ورأى جماعة من موظفى الحكومة أن المرابين التهموا ثمرة كدهم فكروا في ايجاد طريقة يمكن لذوى الدخل الثابت فرصة الاقتراض بفوائد مقبولة فبدأوا بانشاء شركة محدودة الاجل مدتها سبع سنوات يدفع المشتركون أثناءها اشتراكا شهريا ثابتا ويسلف ما يتجمع لذوى الحاجة منهم بفائدة ٦ ١/٢ المائة على رهن في أغلب الاحوال ويسدد القرض على أقساط شهرية •

وكان اعطاء السلفيات بطريق السحب بين الطالبين لها وقد كانت هذه الخطوة التعاونية الاولى من نوعها ثم تبعتها الخطوة الثانية وهى جعل هـذه الشركات دائمـة ليستمر ورود الاقساط الشهرية وتنشط حركة الاعمال المالية بين أعضائها • وان النجاح النسبى الذى صادفته هذه المنشآت الخاصة بطبقة المتعلمين الفتت نظر الكثير من كبار الموظفين المسئولين الى امكان انشاء شركات تعاونية حقيقية للاقراض فتقدم الى ميدان العمل التعاونى وقبل اصدار أى قانون خاص له أحد حكام

الاقاليم المتحدة فأنشأ في سنة ١٩٠١ حوالى مائتى شركة للاقراض التعاونى وفي السنة عينها عينت الحكومة الهندية لجنة لبحث موضوع انشاء شركات التعاون فى الاقراض الزراعى التى قدمت تقريرها في ذلك وقد تضمن :

١ — انشاء نوعين من الشركات التعاونية :

الشركات القروية — الشركات الصناعية

فالاولى تؤسس لاجل المزارعين ذوى الايراد البسيط على أن تكون المسئولية فيها مطلقة وأن تعطى القروض على المحاصيل التى يكون للشركة حق بيعها في أى وقت شاءت . ولا تعطى أرباحا للاعضاء .

والثانية لاجل الصناع وذوى الدخل البسيط وتكون بمسئولية محدودة وتعطى أرباحا للاعضاء ولها أن تقرض الشركات القروية الموجودة في ذات المركز .

وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٠٤ صدر قانون شركات الاقراض التعاونى الذى سمح للحكومات المحلية بتعيين مسجلين لتسجيل شركات التعاون ولم تمض سنتان بعد اصداره حتى تأسست ٨٠٠ شركة وتوالت زيادتها سنة بعد أخرى حتى رؤى اصدار قانون جديد للتعاون في سنة ١٩١٢ الذى أعطى الحركة التعاونية حياة جديدة وأمدها بنظم سديدة فلم يعين نوع الشركات كما سبق بل عينها بالنسبة للمسئولية المتبعة ولم يقصر التسجيل على شركات الاقراض بل شمل كل نوع من الشركات التعاونية وبذلك بدأت أنواع جديدة منها في الظهور كشركات الانتاج والماشية والتأمين والغزل الخ . كما تمت حركة تأسيس شركات الاقراض أيضا لازدياد الثقة وتمكن الفكرة التعاونية من الاهالى .

وفي سنة ١٩١٤ تكونت لجنة عليا لبحث نظم الحركة التعاونية السائرة بين الشعب وقدمت تقريرا هاما تتبعت الحركة نقطا بحثه .

ولقد اختلفت آراء التعاونيين في الهند فبعضهم يود انتشار المنشآت التعاونية في جميع أنحائها دفعة واحدة ولكن الاغلبية ترى أن يكون الانشاء تدريجيا وأن التعهد لقبول المبادىء التعاونية يجب أن يسبق المنشآت التى يجب أن لا تقوم الا بعد أن تستوعب النواحى الآراء والافكار التعاونية ومن ثم يضمن نجاح ما يؤسس فيها كما قال هنرى وولف «ان بنكا صحيحا يهيىء الطريق لعدة غيره بينما الردىء يخيف الناس من اتباع الطريق التى نطلب منهم السير فيها» وان النتائج السيئة التى تسببها سرعة السير تصيب صميم التعاون الا وهو الاعتماد على النفس وخير مثل على انتشار الحركة التعاونية الغير الطبيعية ما ورد بتقرير مسجل مدراس لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ «ان من بين ٥٢٠٧ شركة تعاونية للاقراض اشتغلت منها ٢١٥٨ شركة بارباح والباقى وهو ٣٠٤٩ بخسارة» فليس القصد من ازدياد الحركة هو ازدياد عدد الشركات بل تحسين نوعها ٠

الشركات التعاونية الزراعية للاقراض

تتأسس الشركات من عشرة أشخاص على الاقل ، ونظرا لتضامنهم المطلق يمكنهم تمويل شركتهم اما من ودائع زملائهم الاغنياء أو أنصار التعاون أو من القروض التى يأخذونها من البنوك المركزية ٠

تقرض الشركة أعضاءها على رهن عينى أو بضمان مقبول ٠ وتقترض عادة بسعر ٧ ١/٢ في المائة وتقرض أعضاءها بسعر ٩ ٣/٨ في المائة أو بفائدة شهرية عن الروبية الواحدة ١ ١/٢ بيس (الروبية ٦٤ بيس أو ٦٤ مليم تقريبا) ٠

تنضم الشركة في العادة الى بنك مركزى أو اتحاد مراقبة محلى أو اتحاد ضمان سيأتى الكلام عليه ٠ ويعين القانون وجوب تخصيص ٢٥ في المائة على الاقل من الارباح للاحتياطى ونسبة صغيرة من الباقى

تدفع أرباحا عن حصص رأس المال كما أوجب ايداع الاحتياطى فى البنك المركزى لاجل طويل وهذا لتمكين مركز الشركة المالى وتقوية البنوك المركزية من الوجهة المالية .

وقد اعتبرت لجنة مكلاجان التعاونية المسجل مسئولا مبدئيا عن صحة تأسيس الشركات وأن أعضاء الشركات استوعبوا المبادىء التعاونية الاساسية الآتية :

١ — ان الغرض من الشركة التعاونية الزراعية للاقراض هو تنشيط فكرة الاقتصاد والوفر وتقديم القروض بفوائد مقبولة ولاستهلاك الديون القديمة .

٢ — يجب أن يعرف الاعضاء بعضهم البعض وأن لا يسمحوا لسيئى الاخلاق أو الغير المعروفين لديهم بالاشتراك معهم .

٣ — جميع الاعضاء مسئولين بالتضامن المطلق عن جميع المبالغ التى اقترضتها الشركة من المودعين أو من مصادر خارجية فيهمهم والحالة هذه أن تعطى القروض لمستحقيها وأن لا يحصل أى اخلال بشروطها.

٤ — ان لجنة الادارة هى المسئولة عن ايجاد رأس المال والتصديق على تسليف الاعضاء وضمان استرداد القروض وضبط حسابات الشركة .

٥ — يجب أن لا تستخدم القروض الا فيما طلبت له . وتعطى لمدة سنة لتغطية مصاريف الزراعة ولسنتين أو ثلاثة لاجل شراء المواشى أو الآلات الزراعية أو المصاريف المنزلية ولخمس سنوات لاستهلاك ديون قديمة أو لاصلاح الارض .

٦ — يجب أن يكون تسديد القروض في اليوم المعين من لجنة الادارة كما يجب أن يكون التسديد نقدا لا تحويلا .

٧ — ان وظيفة الجمعية العمومية السنوية هى انتخاب لجنة الادارة والسكرتير ومناقشة الميزانية ونتيجة مراجعة الحسابات كما لها أن تسأل اللجنة عن عملها وأن تقرر ما تراه في حالة الاغلاط .

٨ — أن تضم جميع الارباح الى الاحتياطى الذى جعل لتحسين مالية الشركة اجمالا ولتخفيف ضغط المسؤولية المطلقة عن الاعضاء والذى هو ملك للاعضاء جميعا .

٩ — يتكون رأس المال مما يودعه أعضاء الشركة أو أهالى النواحى المجاورة أو من البنك المركزى الذى يديره حاملو حصصه وللشركات المشتركة في حصصه حق الاشتراك في ادارته .

١٠ — ويجب أن لا يغرب عن البال أنه وان كان المسجل يراجع الحسابات وينذر الشركات الا أن الاعضاء أنفسهم مسؤولون عن عمل شركاتهم وان الحكومة لا تدير لهم شركاتهم وعليهم أن يعملوا لاحراز النجاح .

لقد اضطرت الظروف المحلية المتعاونين الهنود الى تغيير بعض نظام رايفيزن الذى أخذوا به في تأسيس الشركات وغيروا فيه ليطابق الحالة الموجودة فبينما يحتم رايفيزن أن تكون الاغراض المطلوبة لها السلفة من الاغراض المنتجة أو المشروعة تركت الحرية للجنة الادارة لتقدير الاسباب المطلوبة لها السلفة اذ لا يمكن في بلاد كالهند مقاومة خلة الاسراف فان رفضت الشركة اقراض العضو سعى الى المرابين وبينما يشدد رايفيزن فى ايجاد الضمان المقبول وجد في الهند أن ضمان عضو منتخب بواسطة شركة الضمانات كاف ولما أن كان الغرض مقاومة المرابين فقد اتبعت طريقة الاقراض الشرفى . وقد أصبحت مسألة الاقراض على الامضاءات بالشرف — عادية . هذا وقد ابتعدت الشركات عن أن تمثل فئة أغنياء الاعضاء في لجان الادارة ومجالس المراقبة كما هو الحال في شركات رايفيزن حتى لا يساء الى ديموقراطية الشركات الهندية .

متوسط عدد أعضاء الشركات :

ان متوسط أعضاء الشركة الواحدة لسنة ١٩٢١ — ٢٠ هو ٣٢ عضوا بينما هو في ألمانيا ٩٠ — وفي الواقع أن أعضاء الشركة الواحدة يجب

يشعوا أن الدخول في الشركة التعاونية شرف عظيم لهم لا أن يعتقدوا المسئولية وحتى يمكن انتخابهم من خيرة أهل الناحية الاول يجب أن يشعروا أن الدخول في الشركة التعاونية شرف عظيم لهم لا أن يعتقدوا أنهم بدخولهم فيها يساعدونها على عملها •

رسم الدخول وحصص رأس المال :

قررت الشركات رسما للدخول لتغطية مصاريف التأسيس الاولية ولبدء عمل الشركة كما قررت أن يأخذ الاعضاء حصصا فى رأس المال أقله حصة واحدة ثمنها عشر روبيات تدفع غالبا على عشرة أقساط سنوية وهناك شركات لا تحتم احراز حصص • وكلا النوعين ناجح في عمله ويعملان جنبا لجنب •

القروض : قصيرة وطويلة الاجل •

تعطى القصيرة الاجل للاسباب الآتية :

١ — لشراء البذور والآلات الزراعية البسيطة •

٢ — لشراء الاسمدة والعلف •

٣ — لدفع أجور العمال أو مصاريف المواشى المؤجرة لفلاحة الارض •

٤ — لدفع أجور آلات الزراعة المؤجرة •

٥ — لدفع مصاريف تحضير أو نقل المحصول الى السوق •

٦ — لدفع ايجار أو ضريبة الارض (ان وقع ميعاده بين الحصاد ووقت بيعه في السوق) •

٧ — لاغراض الرى •

وتعطى القروض الطويلة الاجل أوالقروض برهن للاسباب الآتية :

١ — لشراء المواشى والآلات الزراعية الكبيرة •

٢ — لشراء واصلاح الاراضى •

٣ — لتسديد ديون قديمة •

٤ — لمصاريف الحفلات •

احصاء عن الحركة المالية للشركات

السنة	عدد الشركات	عدد الأعضاء	رأس المال العامل (بالجنيه الانجليزى)					
			قروض من الخارج	رأس المال المدفوع	ودائع الأعضاء	المساعدة الحكومية	الاحتياطى	قروض الشركة الى الأعضاء
١٩١١	٥٫٣٢١	٣٠٥٫٠٥٨	٧٥٢٫٠٧٧	٢١٠٫٦٤٠	٢٧٨٫٩٣٢	٤٨٫٥٦٤	٣٦٫٧٥٥	١٫١٣١٫٥٧٢
١٩٢٠	٤٥٫٧٧٢	١٫٢٢٧٫٣٧٦	٩٫٠٦٣٫٠٣٤	١٫٩٥٣٫٥٧٤	٨٢٢٫٢٦٥	١٦٣٫٥٠٢	١٫١٢٣٫٦٥٣	٨٫٠٧٦٫٢٤٧

وقد بلغ عدد الشركات التعاونية فى سنة ١٩٢٤ ٦١١٢٦ شركة وعدد أعضائها ٢٫٣١٣٫٥٦٧ عضوا .

ومن البيان الآتى يتضح متوسط ما يخص الشركة الواحدة :

متوسط عدد الأعضاء	فى سنة ١٩١٠ ٦٠ عضوا	فى سنة ١٩٢٠ ٤٠ عضوا
	جنيه	جنيه
متوسط قيمة القروض الخارجية	١٤٠	٢٢٦
« « رأس المال المدفوع ...	٤٢	٥٠
« « ودائع الأعضاء	٥٥	٢٠
« « المساعدة الحكومية ...	٩٫٥	٤
« « الاحتياطى	٧	٥٠
« « السلفة	٢٢٦	٢٠٠
متوسط جملة رأس المال العامل ...	٤٧٩٫٥	٥٥٠